S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/22395
22 March 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن

MAR 25 1991

رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١ وموجهة
إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم
للكويت لدى الامم المتحدة

أرجو تعميم رسالتي المؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ والموجهة إلى سعادتكم بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) محمد عبدالله ابو الحسن
السفير
الممثل الدائم

91-09288 ٠٥٤٠ز(٩١)

[الاصل : بالانكليزية والعربية]

مرفق

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ وموجهة
إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم
للكويت لدى الامم المتحدة

لقد رحبت الكويت ، كما تعلمون ، باعتماد مجلس الامن للقرار ٦٨٦ (١٩٩١) . ولقد أعلن في حقيقة الامر معالي الشيخ صباح الاحمد الصباح ، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية ، في رسالة بتاريخ ٨ آذار/مارس موجهة لسعادة السيد بيريز دي كوييار ، عن التزام الكويت واستعدادها لتنفيذ كل أحكام القرار المتعلقة بالكويت .

أما العراق فيتضح تردده في الالتزام بالوفاء بواجباته بموجب القرار ٦٨٦ في الرسالة الموجهة إلى وزراء خارجية الصين وكوبا والهند واليمن من طارق عزيز (S/22332) . ففي تلك الرسالة يعرب العراق عن سروره لأن هذه الدول امتنعت عن التصويت أو صوتت ضد القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، ولأن هذه الدول كانت قادرة على قول الحق ، وأن العراق "بسبب الظروف المعروفة فقد قبل بما قبل" .

ومن ناحيتها قامت الكويت والدول الاعضاء المتعاونة معها بتسجيل أسرى الحرب العراقيين على النحو السليم وقامت بترتيب الافراج المنظم والسريع عنهم إلى العراق . أما العراق ، فقد راوغ وأنكر في بعض الاحيان على لجنة الصليب الاحمر الدولية حق الدخول . ويتجلى انعدام حسن نية العراق في الالتزام بأحكام الفقرات ٢ (ج) و ٣ (ج) و ٥ من القرار ٦٨٦ في الاطلاق الفوضوي لسراح ١٨١ ١ من المحتجزين الكويتيين إلى لجنة الصليب الاحمر الدولية في ٨ آذار/مارس . ولقد عرقل عملية تسجيل أسماء المحتجزين وترتيب نقلهم إلى الكويت عدم توفر حرية الاتصال بهم وإطلاق سراحهم فجأة من قبل السلطات العراقية . علاوة على ذلك ، نجد أن الجدال الذي يروجه العراق بأن الظروف الداخلية جعلت من العسير أن يتم تسجيل كل المحتجزين وأسرى الحرب هو جدال غير مقبول ، إذ كانت لدى العراق الفرصة منذ أوائل آب/اغسطس ١٩٩٠ للقيام بكافة الترتيبات اللازمة .

وتجدر الاشارة أيضا إلى أنه بخصوص مسألة إلغاء اجراءات الضم العراقي المزعوم للكويت ، تعمد العراق تجاهل عمدا كلمة "الضم" ، فلا يشير قرار مجلس قيادة

الثورة (S/22342) إلا للقرارات "ذات الصلة بالكويت" بوصفها باطلة ولاغية . كما أن قرار مجلس قيادة الثورة لا يشير إلى الفقرة ٢ (أ) على هذا الاساس ، ولكن إلى القرار ٦٨٦ (١٩٩١) بصفة عامة . يضاف إلى ذلك أن حقيقة عدم قيام المجلس الوطني العراقي بأي اجراء للمصادقة على القرار هو أمر يسترعي الانتباه . فالمجلس الوطني هو المحفل العام الذي صدق فيه الشعب العراقي على قرار الضم في آب/اغسطس . بالاضافة لذلك ، مازال يتعين على العراق أن ينشر القرار في جريدة الدولة الرسمية .

في ايجاز ، يسعى العراق ولكن على مضض إلى الوفاء بالتزامه كما تنص عليه الفقرة ٢ (أ) ، وبتصرفه على هذا النحو يستدعي العراق الانتقاد بأن قرار مجلس قيادة الثورة يتعامل مع سيادة الكويت كما لو كانت قضية محلية .

وفيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق ، (الفقرة ٢ (د)) ، فإننا ننوه إلى الاسلوب المتردد الذي اتسم به تجاوب العراق إلى الآن . فحتى في رده الاولي أشار العراق إلى استعداده لإعادة كميات جزئية فقط من أربعة بنود وليس كل بنود (S/22330) . ولايزال استعداد العراق لإعادة الطائرات المدنية الكويتية محك الاختبار ويعتمد على استعداده لتحديد مواقع هذه الطائرات بحيث تتمكن الكويت من عمل الترتيبات اللازمة لاستعادتها .

والدليل الآخر على تردد العراق في التنفيذ الكامل للقرار ٦٨٦ (١٩٩١) هو عدم التزام العراق بقبول مسؤوليته من حيث المبدأ وبمقتضى القانون الدولي تنفيذا للفقرة ٢ (ب) . ويتعين على العراق أن يعلن هذا للأمين العام رسميا وعلى نحو لا لبس فيه .

ختاما ، أكون ممتنا لو تكرمتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الامن إلى ما سبق .

(توقيع) محمد عبدالله أبو الحسن
السفير
الممثل الدائم

- - - - -